البالغ قيمتها 97 مليون دولار

دميثير: اللجنة المالية ستناقش أسباب تخارج هيئة الاستثمار من شركة أريفا الفرنسية

كشف رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب خلف دميثير عن أن اللجنة البرلمانية ستناقش أسباب بيع حصة هيئة الاستثمار الكويتية في شركة أريفا الفرنسية والبالغ قيمتها 97 مليون دولار.

وبين دميثير في تصريح بثه موقع مجلس الأمة الرسمي أنه وأعضاء اللجنة بانتظار عودة وزير المالية للبلاد اليوم، وذلك لتحديد موعد للاجتماع خلال اليومين المقبلين نظراً لأهمية الأمر.

وشدد دميثير على ضرورة معرفة الأسباب والإيضاحات التي أدت إلى تخارج هيئة الاستثمار من شركة أريفا الفرنسية بالرغم من تحقيقها أرباحًا صافية وصلت إلى 149 مليار دولار من عام 2011 إلى العام الجاري

خلف دميثير

برأسمال نصف مليار دينار لشراء السلع والسيارات وللزواج وتمويل المشاريع متناهية الصغر

عسكر يقترح إنشاء «بنك صباح الأحمد الاجتماعي» لمنح المواطنين قروضًا حسنة

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بقانون بتأسيس بنك (صباح الأحمد الاجتماعي) برأس مال نصف مليار دينار لمنح المواطنين قروضًا حسنة من دون فوائد لشراء السلع والسيارات وللزواج وتقديم التمويل من دون فائدة للمشاريع المتناهية الصغر الصناعية والتجارية والزراعية والأمن الغذائي.

ونص الاقتراح على ما يلي: (مادة أولى): تؤسس بمقتضى أحكام هذا القانون شركة مساهمة كويتية عامة باسم» بنك صباح الأحمد الاجتماعي» ويكون مقرها الكويت، على أن يكون ذلك خلال سنة من تاريخ صدور هذا القانون.

(مادة ثانية): يحدد رأس المال المصرح به للبنك وقدره (نصف مليار دينار كويتي) ويكون مملوكًا بالكامل للدولة من خلال مؤسساتها التمويلية العامة، ويتم سداد مبلغ رأس المال من الاحتياطي العام للدولة من خلال وزارة المالية.

(مادة ثالثة): غرض البنك هو تقديم قروض حسنة من دون فائدة للمواطنين للزواج أو شراء السكن والسلع والسيارات وتقديم التمويل من دون فائدة للمشاريع المتناهية الصغر الصناعية والتجارية والزراعية والأمن الغذائي والمشاريع الإنتاجية الجديدة، وتدعيم القائم منها، ولا يتم منح المواطن الواحد أكثر من قرض حسن إلا بعد سداد القرض السابق، وتكفل له الدولة تسهيل مهامه في حدود هذا القانون والقوانين والأنظمة الأخرى السارية.

(مادة رابعة): يلتزم البنك في جميع أعماله

عسكر العنزي

وعملياته بأحكام الشريعة الإسلامية، ولتحقيق هذا الالتزام تنشأ في البنك هيئة للفتوى والرقابة الشرعية تعينها الجمعية العمومية وتختص بالفتوى والرقابة والتدقيق على معاملات البنك وسياساته من النواحي الشرعية، وتكون قرارات الهيئة ملزمة.

(مادة خامسة): يقدم البنك خدماته المصرفية والتمويلية والاستثمارية باسمه أو بالنيابة عن الغير في حدود أغراض التنمية الاجتماعية والبشرية الوطنية الشاملة، ويخضع البنك في ذلك لرقابة بنك الكويت المركزي، وبما لا يخل بأغراضه المنصوص عليها في هذا القانون.

(مادة سادسة): يلغى كل حكم يعارض أحكام هذا القانون.

(مادة سابعة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: لقد حرص الدستور الكويتي على إرساء مبدأ التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة كأساس إستراتيجي لتحقيق العدالة والأمن والرخاء في المجتمع حيث نصت المادة (20) منه على أن «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون»، بيد أن تحديات المرحلة الحالية باتت تفرض الاتجاه التخصصي في النهوض بأعباء التنمية البشرية الشاملة داخل البلاد. ولذلك جاء هذا الاقتراح بقانون ليتمم مسيرة التنمية الشاملة داخل دولة الكويت، حيث نص في مادته الأولى على تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم «بنك صباح الأحمد الاجتماعي» مقرها الكويت على أن يكون ذلك خلال سنة من تاريخ صدور هذا القانون.

وجاءت المادة الثانية لتحدد رأس المال المصرح به للبنك وقدره (نصف مليار دينار كويتي) ويكون مملوكًا بالكامل للدولة من خلال مؤسساتها التمويلية العامة مثل الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ويتم سداد مبلغ رأس المال من الاحتياطي العام للدولة من خلال وزارة المالية.

وبينت المادة الثالثة الغرض من إنشاء البنك وهو تقديم قروض حسنة من دون فائدة للمواطنين للزواج أو شراء السكن والسلع والسيارات وتقديم التمويل من دون فائدة للمشاريع المتناهية الصغر الصناعية والتجارية والزراعية والأمن الغذائي والمشاريع الإنتاجية الجديدة، وتدعيم القائم منها، ولا يتم منح المواطن الواحد أكثر من قرض حسن إلا بعد سداد القرض السابق، وتكفل له الدولة تسهيل مهامه في حدود هذا القانون والقوانين والأنظمة الأخرى السارية.

أما المادة الرابعة فنصت على التزام البنك في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، على أن ينشأ في البنك هيئة للفتوى والرقابة الشرعية تختص بذلك. بينما جاءت المادة الخامسة لتبين أن البنك يقدم خدماته المذكورة باسمه أو بالنيابة عن الغير، في حدود أغراض التنمية الاجتماعية والبشرية الوطنية الشاملة، كما أكدت خضوع البنك لرقابة بنك الكويت المركزي وبما لا يعارض أغراضه الواردة في هذا القانون. وأما المادة السادسة فقضت بإلغاء أي حكم يعارض أحكام هذا القانون.

سنطالب بخفض سعر قسائم خيطان إلى 15 ألف دينار

حماد: نتوقع حسم قضية الإيقاف الرياضي بداية دور الانعقاد المقبل

توقع رئيس لجنة الشباب والرياضة في مجلس الأمة النائب سعدون حماد أن يتم حسم قضية الإيقاف الرياضي في بداية دور الانعقاد المقبل بعدما يصل رد اللجنة الأولمبية الدولية على التعديلات التي تم إدخالها على قانون الرياضة.

وأوضح حماد في لقاء ببرنامج نبض اللجان في تلفزيون المجلس أن لجنة الشباب والرياضة قدمت تعديلات على القانون وتم الانتهاء منها وأرسلتها اللجنة إلى وزير الشباب بالوكالة ليقوم بإرسالها إلى الاتحاد الدولي ليرى مدى مطابقتها الاشتراطات المطلوبة.

سعدون حماد

وأضاف أن مجلس الأمة قام بالدور المطلوب منه في هذا الخصوص بتعديل القانون وراعينا اشتراطات الاتحاد الدولي مشيرًا إلى أن الإيقاف لم يكن مرتبطًا بشخص الوزير السابق أو الحالي بقدر ما كان مرتبطًا بوجود تشريع موافق للاشتراطات المطلوبة.

وأعرب حماد عن تمنياته بأن يكون دور الانعقاد المقبل دور إنجاز مشيرًا إلى أن هناك قوانين كثيرة تهم المواطنين بعضها عمل عليها المجلس ولم يستكملها مثل موضوع قسائم خيطان.

وبين أن قسائم خيطان يبلغ سعرها 50 ألف دينار للقسيمة الواحدة وهذا مبلغ كبير كي يدفعه المواطن كما القسائم المناظرة في أبو حليفة يبلغ سعر القسيمة 15 ألف دينار وسنطالب بألّا يزيد سعر القسيمة عن هذا المستوى.

وأضاف أن هناك أيضًا موضوع التنسيق بين الوزارات في قضية الإسكان وأن تتولى هيئة الإسكان أعمال البنية التحتية في المدن الجديدة لأن وزارة الأشغال تأخذ وقتًا أطول في توفير البنية التحتية نظرًا لمهامها المتعددة في كثير من المشاريع الأخرى.

وأكد حماد أن دور الانعقاد الماضي أدى ما عليه حيث بدأ باستجواب لوزير الإعلام ووزير الدولة للشباب السابق وهو استجواب لم يكن موفقًا كما أنه شهد أكثر من استجواب لرئيس مجلس الوزراء.

وحول نتائج لجنة التحقيق في مخالفات وزارة الصحة والتي يعمل النائب حماد مقررًا لها قال إن اللجنة لم تنته بعد وما زال أمامها زيارتان لمكتبي واشنطن ولندن ثم تقدم تقريرها النهائي مع بداية دور الانعقاد المقبل.

وذكر أن اللجنة بدأت عملها بزيارة مكتب باريس ورصدت فيه مخالفات إدارية فقط وليست مالية.

وأفاد بأن اللجنة لاحظت أيضًا نقص في عدد الكويتيين العاملين بالمكاتب الصحية بالخارج ما يكلف الدولة الكثير من الأموال مشيرًا إلى أن مكتب باريس يعمل به كويتيان اثنان فقط والباقي أجانب.

وأشار إلى أنه كان يتم الاستعانة بمترجمين لأن من يعملون بالمكتب لايعرفون الفرنسية لكن بعد أن تم تعيين مسؤول إداري كويتي يجيد الفرنسية استغنوا عن المترجمين وحدثت نقلة نوعية في عمل المكتب وأشاد المواطنين بذلك.

وطالب حماد بضرورة العمل على إنشاء مدينة طبية متكاملة بالكويت أو توفير جميع التخصصات في مستشفى جابر ليكون نموذجًا للمدينة الطبية لكي يتم الاستغناء عن السفر إلى الخارج وتوفير مبالغ طائلة على الدولة.

وأكد حماد ضرورة الاستفادة من مستشفى جابر استفادة سليمة وأن يكون مخصصًا للكويتيين فقط ونوفر به كل التخصصات النادرة وأن تكون إدارته عالمية حتى يستغني المواطنون عن طلب السفر إلى الخارج.

وحول نظام التأمين الصحي (عافية) ومدى نجاحه قال حماد إن البداية في هذا المشروع كانت بالمتقاعدين ويجب توسيعه وتعميمه على جميع الكويتيين وأن يكون مثل النظام المعمول به في الإمارات.

وأفاد أنه إذا كان التأمين الصحي شمل الكويتيين كافة والتخصصات الطبية وأن يكون متضمنًا الداخل والخارج فإن التكلفة التقديرية ستكون 700 مليون دينار لكن تكلفة العلاج بالخارج أعلى من ذلك بكثير.

وأكد أن الأفضل هو أن تكون لدينا مدينة طبية متكاملة أو توسعة نشاط مستشفى جابر.

وحول أهم الشكاوى التي يتم بحثها في لجنة العرائض قال حماد إن جميع الشكاوى مرتبط بعدم حصول المواطنين على حقهم وأغلب الشكاوى يتم حلها داخل اللجنة لأن مستوى التمثيل الحكومي في اللجنة يكون على مستوى وزير أو وكيل وزارة وبالتالي يكون لديهم القدرة على اتخاذ قرار بحل المشكلة.

وذكر أن أمثلة الشكاوى التي وصلت اللجنة من رئيس قسم في وزارة الشؤون تم تكليفه بعمل مراقب لمدة 3 سنوات حصل خلالها على تقدير امتياز وبدلًا من تثبيته في وظيفة مراقب جاء موظف آخر ليتولى منصب المراقب وبقي الموظف الأول على حاله رئيس قسم.

وأفاد أنه خاطب وزيرة الشؤون بخصوص الموضوع وأخبرنا صاحب المشكلة أنه إذا لم يحل الموضوع فعليه أن يأتي إلى اللجنة.

- يجب توفير جميع التخصصات في مستشفى جابر ليكون نموذجًا للمدينة الطبية والاستغناء عن العلاج بالخارج
- نظام «عافية» يجب توسيعه وتعميمه على جميع الكويتيين وعلى كافة أنواع العلاج

ردا على سؤال النائب شعيب المويزري

الفارس: 2175 معلماً ومعلمة من الكويتيين استقالوا من «التربية» في عامين

- 35 مليونا و255 ألف دولار كلفة الاستعانة بخدمات البنك الدولي لتطوير التعليم
- الاستعانة بنحو 668 خبيرا كويتيا في تنفيذ البرنامج المتكامل لتطوير التعليم
- لا تزال هناك حاجة لجلب المعلمين من الخارج في بعض التخصصات التي يتعذر توفيرها من مخرجات الكليات بالكويت

ربيع سكر

أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس أن تكلفة الاستعانة بخدمات البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم (برنامج تحسين جودة التعليم المدرسي الثاني 2015 / 2019) بلغت نحو 35 مليون و 255 ألف دولار، وذلك وفقا لاتفاقية التعاون الفني بين وزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم وبين البنك الدولي والتي تم توقيعها في شهر أبريل 2015.

وقال الفارس في رده على سؤال برلماني للنائب شعيب المويزري حصلت عليه « الوسط « : ان وزارة التربية تعتمد على نظام العمل المؤسسي والخطط والبرامج الزمنية ، لافتا الى أنه توجد جهات ومؤسسات سيادية في الدولة تتولى عملية التخطيط المدروس وبناء السياسات التربوية.

وأشار الفارس الى انه يتم الاستعانة بخبراء كويتيين في تنفيذ البرنامج المتكامل لتطوير التعليم ، موضحا ان نحو 668 خبيرا كويتيا من كلية التربية و كلية التربية الاساسية ووزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم ، يشاركون في تنفيذ البرنامج المتكامل لتطوير التعليم ، ويتنوع الخبراء الكويتيون ما بين دكتور ومعلم ورئيس قسم وموجه ومدير مدرسة ومراقب ومدير إدارة وإداري.

وأضاف الفارس ان عدد المعلمين والمعلمات الكويتيين الذين قدموا استقالاتهم خلال عامي 2015 و 2016 بلغ 2175 معلما ومعلمة، منهم 1600 معلمة من الإناث تقدمن باستقالاتهن ، و 575 معلما

د. محمد الفارس

من الذكور استقالوا من عملهم . وخلال عام 2015 تقدم 1018 معلما ومعلمة باستقالاتهم، منهم 247 معلم من الذكور و 771 معلمة من الاناث . بينما في عام 2016 بلغ عدد المعلمين والمعلمات الكويتيين الذين قدموا استقالاتهم 1157 معلما ومعلمة ، منهم 328 معلما من الذكور و 829 معلمة من الإناث .

شعيب المويزري

وأكد الفارس أن إجمالي عدد المعلمين والمعلمات الكويتيين الذين انتقلوا من التدريس للعمل الإداري في الوزارة خلال عامي 2016 و2017 بلغ 133 معلما ومعلمة، ففي عام 2016 بلغ إجمالي عدد قرارات النقل للمعلمين والمعلمات الكويتيين لشغل وظيفة إدارية 46 قرارا منها 43 قرارا بناء على رغبة المعلم او المعلمة وثلاث قرارات بناء على ما تقتضيه مصلحة العمل. وفي عام 2017 بلغ عدد القرارات الصادرة بنقل المعلمين والمعلمات الكويتيين إلى وظيفة إدارية 87 قرارا منها 82 قرارا بنا على رغبة المعلم او المعلمة وخمسة قرارات بناء على ما تقتضيه مصلحة العمل.

وعن استمرار الوزارة في جلب المعلمين من دول متأخرة في التصنيف العالمي قال الفارس : ما تزال الحاجه الى بعض التخصصات التي يتعذر توفيرها من مخرجات كليات إعداد المعلم الوطنية ، ويتم اختيار المعلمين بعناية تامة ووفقا لأساس تربوية ضمن المستوى الفني العالي للمعلمين الذين يتم اختيارهم.

وذكر الفارس انه سيتم طرح مناهج مؤلفه حديثة ومعدلة لمرحلة رياض الاطفال في بداية العام الدراسي المقبل 2017 / 2018 ، مشيرا الى أن المناهج في مرحلة رياض الاطفال دائما تخضع للتعديل والتطوير حسب المستجدات التربوية في الميدان.

وكان النائب شعيب المويزري قد وجه سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.محمد الفارس عن سبب عدم اعتماد مناهج دراسية لمرحلة رياض الاطفال في بعض المناطق وتطوير التعليم فيها على الرغم من انها مرحلة تأسيس وبناء وما خطة الوزارة لتطوير التعليم وكم عدد المعلمين والمعلمات الكويتيين الذين انتقلوا من التدريس إلى العمل الاداري في الوزارة خلال السنوات الخمس الأخيرة ولماذا تم الاستعانة بخبراء من البنك الدولي لتطوير التعليم ولم يتم الاستعانة بخبراء كويتيين.

ردا على سؤال النائب حمدان العازمي

الروضان: «التجارة» تتبع مبدأ الشفافية في الإعلان عن المناصب الإشرافية

- التظلمات التي تسلمتها الوزارة ضد الإجراءات التي اتخذتها منذ 2014 حتى الآن بلغت 70 تظلما
- عدد القضايا الإدارية المرفوعة من الموظفين ضد الوزارة منذ 2014 حتى تاريخه بلغ 97 قضية

ربيع سكر

أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان ردا على سؤال النائب حمدان العازمي أن وزارة التجارة والصناعة تتبع مبدأ الشفافية في الإعلان عن المناصب الإشرافية قبل الاختيار، وأرفق الروضان مع رده كافة الإعلانات الخاصة بالوظائف الإشرافية من يناير 2014 وحتى تاريخ ورود السؤال.

وأضاف الروضان انه تم تشكيل لجنة لتقييم المرشحين لشغل الوظائف الإشرافية في 17 أبريل 2015 وتم إعادة تشكيلها مرة أخرى بالقرار الوزاري رقم 209 الصادر في 2 مارس 2017.

وأشار الروضان الى أنه لا توجد لجنة تظلمات داخل الوزارة وذلك لأن كافة التظلمات تقدم للجهة المختصة بالرد على التظلم وهي الوكالة المساعدة للشؤون القانونية.

وعن عدد التظلمات التي تسلمتها الوزارة منذ يناير 2014 ، قال الروضان : بعد البحث في سجلات القطاع القانوني فإنه بلغ عدد التظلمات التي تسلمتها الوزارة ضد الإجراءات التي اتخذتها منذ 2014 وحتى تاريخ ورود السؤال هو 70 تظلما ، موزعة كالآتي : في عام 2014 بلغ عدد التظلمات 18 تظلما ، وفي عام 2015 بلغ العدد 11 تظلما وفي عام 2016 بلغ العدد 18 تظلما ، وفِي عام 2017 بلغ العدد 23 تظلما .

خالد الروضان

الإدارية المرفوعة من موظفي وزارة التجارة والصناعة ضد الوزارة منذ يناير 2014 حتى تاريخه بلغ 97 قضية ، موزعة كالتالي: 26 قضية في العام 2014 ونحو 26 قضية في العام 2015 ونحو 37 قضية في العام 2016 ونحو 8 قضايا في العام 2017 .واضاف الروضان انه تم إلغاء قرارين إداريين فقط يتعلقان بالترقيات.

وكان النائب حمدان العازمي وقد وجه سؤالا الى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشئون الشباب بالوكالة خالد الروضان عن مخالفات عدة في تعيينات الوظائف الإشرافية في وزارة التجارة والصناعة ومكتب وزير الدولة لشؤون الشباب.

حمدان العازمي